

في وجوب تقليد العلم  
ولزوم الرجوع إلى الأصل  
اليد وعنده

الرب وعلو

لا شك في وجوب تقليد العلم بالشرائط والأركان التي لا بد منها إذا امتدح أو جرح مع ذلك إذا  
 يجوز الرجوع إلى الأصل بعد ذلك وأما أشكالها إذا اختلفت فليس قول أحد في لزوم الرجوع إلى الأصل  
 إلى العلم وإنما ينهها عدم اللزوم مطلقاً وإنما هي التقييد بين زمن حضور يجوز والغيبه فيلزم  
 وفرقوا أصله جواز الرجوع إلى غير الأصل على لزوم تقليد الأصل وعدمه فيمنع التقييد في ذلك لأنه  
 ثم التلخيص في جواز الرجوع فيقول إذا ارادها العاصي التقليد فان وجد مقتضياً لم يرد في جوازها  
 مع السوي علماً ووجهها فلا شك في جواز تقليد كالمركبة واستمع لغيره بطلانها  
 مع الاختلاف في صورة معتدو فمهما صورته ان احدهما الاتفاق في التعمير والآخر التمسك  
 فيه أيضاً أما في الصورة الأولى فيظهر من جملة عدم لزوم تعيين الأصل في ذلك بل في عينه  
 الاضد في الفتوى كما جرت له في الجملة ربه في التمسك بالنهاية واستبدادها بالدين والعدل  
 فان الاخير وانما لم يوجب عليه اتباع الاضد حيث لم يظهر الخلاف لما عهد في العقاب في جرحه  
 الكلف انتهى وقد ينسب إلى بعض تقديم الأصل في العلم ثم انه لم يظهر من العلم ان عدم لزوم تعيين  
 العلم في تلك الصورة ان ذلك مذهب هو لعدم لزوم تعيين الجهد في العلم بالعلم الاضد  
 بالمعنى كما ان اللزوم على الجهد الاضد بمذلول الادلة المحققة في الدلالة وان كان بعضها  
 يرجح من دون لزوم تعيين الرجوع ام لعدم لزوم تقليد العلم وان كان بغيره في تعيين  
 الجهد وكيف كان فالجرح لزوم تعيين الجهد في الصورة المذكورة للصلح ولكن لا يلزم تقليد  
 العلم حضوره كما سيظهر كما ان من جهته انية بطريق اوله بل في الجملة بالركب بالخصي  
 ادلة المذموم لتقليد العلم يعترضه صفة بصورة الاضد مثل ان العلم  
 اضره اثره الى الواقع وتلخيصه عن مخطئه وادوين التبيين فان جرحه كما لا بد انما هو  
 صورة الاضد وانما الصورة التي منه ظهر صور الادلة ان يتبينها في جرحه المورع في  
 علمه وانية عكس في ذلك وان من ان يكون احدهما افضل من الآخر في جرحه اما الصورة الأولى  
 فاصطنعها على قول تقليد بلزوم الاضد بالعلم وهو المشهور كما في ذلك بل في بعض احوال  
 فيه عمدنا وانما مذهب بعض ائمة ائمة وقال المولى الدرر في علمه في حق انية قوله



Saud University